Reading a Book

Dialectic of Religion, Ethics

Sheikh Ghassan Al-Asaad [1]

Abstract

This summarized study is dedicated to providing a critical analysis of the book by the renowned researcher Mustafa Malekian, titled "Dialectics of Relationship between Religion and Ethics". The book consists of a collection of articles that revolve around the theme of ethics and its relationship with religion and philosophy, along with a range of other topics related to the philosophy of ethics. It can be said that the central issue the author attempts to prove and clarify is that ethics are separate from religion. The author advocates for what is called "religion-free ethics," and he expresses this as "moralism." This is a state that a person can reach regardless of their belief in this religion or that, or even without belief in the existence of a Creator. In this brief study, we aimed to highlight the key aspects of the book and its most significant issues, offering a critical reading of each article.

Keywords:

Moralism, Religion, Moral Life, Philosophy of Ethics, Modernity, Crisis of Ethics.

1 - teacher at Al-Rasool Al-Akram (PBUH) Seminary, International Mustafa University in Lebanon.

قراءة في كتاب

(جدلية الدين والأخلاق)

الشيخ غسان الأسعد[1]

ملخّص

خُصّصت هذه الدراسة الملخّصة لإجراء معالجة نقدية لكتاب الباحث المعروف مصطفى ملكيان، وقد جاء تحت عنوان: «جدلية العلاقة بين الدين والأخلاق»، وهو عبارة عن مجموعة من المقالات التي يجمعها موضوع الأخلاق وعلاقتها بالدين والفلسفة، مضافًا إلى مجموعة من العناوين الأخرى، المرتبطة بفلسفة الأخلاق.

ويمكن القول إنّ القضية الأساس التي حاول الكاتب إثباتها وتبيينها، هي أنّ الأخلاق منفصلة عن الدين؛ حيث يدعو الكاتب إلى ما يُسمّى بأخلاق فوق دينية، ولذلك يعبّر عنها بالمعنوية، وهي حالة يمكن للإنسان أن يصل إليها بغض النظر عن اعتقاده بهذا الدين أو ذاك، بل بغض النظر عن اعتقاده بوجود الخالق.

وقد عملنا في هذه الدراسة المختصرة على بيان أهم مفاصل الكتاب وأبرز قضاياه، وحاولنا تقديم قراءة نقدية في كلّ مقالة.

الكلمات المفتاحية: المعنوية، الدين، الحياة الخُلُقية، فلسفة الأخلاق، الحداثة، أزمة الأخلاق.

١ - أستاذ في حوزة الرسول الأكرمﷺ فرع جامعة المصطفى العالمية في لبنان.

بطاقة الكتاب

عنوان الكتاب: جدلية الدين والأخلاق.
مؤلف الكتاب: مصطفى ملكيان.
دار النشر: مؤسسة الانتشار العربي.
سنة النشر: ٢٠١٣.
عدد الصفحات: ٣٩٠.

مقدمة:

يتعـرّض هذا الكتاب، كما هو واضح، لموضوع الأخلاق وعلاقتها بالدين، وإنْ كان الكتاب يتضمّـن مباحث ترتبط بقضايا أخرى، لها صلة بالأخلاق لا من جهة علاقتها بالدين. وعلى كل حـال، فإنّ الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات والمداخـلات العلمية التي ألقاها الكاتب في بعض المؤتمرات، وترتبط جميعًا بقضايا فلسـفة الأخلاق بشكل عام، وسنحاول في المقام أنْ نستعرض هذا المقالات، ثمّ نشير إلى بعض التعليقات النقدية إنْ وُجِدت.

وقبل اسـتعراض المقالات المذكورة، لا بدّ من الإشـارة إلى المقدّمة التي وردت في الكتاب بقلم (أحمد القبانجي)؛ حيث إنّها تتضمن جملة من النقاط الجدلية التي تحتاج إلى تأمّل؛ حيث يشير (القبانجي) إلى أنّ البحث في الأخلاق وعلاقتها بالدين، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضية الحُسن والقبح العقليين، ويرى مقدّم الكتاب أنّ الإشـكالية الأسـاس في هذه القضية، هي أنّ المعتزلة يرون أنّ الدين تابع للعقل في هذا المجال، ولا يصحّ أن يشرّع الله أحكامًا أو حقوقًا على العباد

تخالف العقل، بينما يرى الأشاعرة إمكان ذلك.

ولكننا نقول إنّ بيان الإشكالية بهذه الطريقة مجانب للصواب؛ باعتبار أنّ حقيقة الخلاف تكمن في نقطةٍ خلفيةٍ أخرى، ويمكن بيان ذلك في دعويين؛ الأولى: إنّ القِيَم الخُلُقية والأحكام الشرعية فيها حسن وقبح بذاتها بقطع النظر عن الشرع؛ والثانية: إنّ العقل يمكن أنْ يدرك الحسن والقبح الكامن في هذه القضايا، وأما الأشـاعرة فيرون أنّ الحسن والقبح ليسا موجوديْن في الأشياء، بل هما تابعان لجعل الشرع لهما. وبناء عليه، فلا معنى لإدراك العقل للحسن والقبح، فليس الأمر أنّ الأشاعرة يسمحون بتشريع أحكام تخالف العقل، بل يرون أنّ الحسن تابع من الأساس للشرع، ولا علاقة لحكم العقل بالحسن أو القبح.

وفي سـياق بيان المسـألة، ذكر صاحب المقدّمة أنّ الأشـاعرة قدّموا حق الشرع على العقل، وقد سار على نهجهم الشـهيد (السيد محمد باقر الصدر) في ما سمّاه مبنى حق الطاعة، ونقول في المقام إنّ الكاتب كان يُفترض أن يكون أكثر دقة، فـ (الشـهيد الصدر) يرى أنّ العقل يحكم بأنّ لله تعالى حق الطاعة على العباد، وكذلك فإنّ العقل يدرك أنّ سـعة دائرة حق الطاعة تشمل حتـى الظن والاحتمال، وبالتالي فليس الأمر من بـاب تقديم حقّ الشرع، بل من باب أنّ هذا ما يحكـم به العقل، وبالتالي لا يصحّ أن يُجعل رأي (الشـهيد الصدر) متطابقًا مع رأي الأشـاعرة، فالمشربان ليس من واحد.

وفي سياق، آخر ذكر كاتب المقدّمة أنّ فقهاء الشيعة يلتزمون عملاً برأي الأشاعرة، ولا يحكمون بالعقل أو بالوجدان الخُلُقي. ولكن هذا الكلام غير دقيق على الإطلاق؛ حيث يعتقد الشيعة بالحسن والقبح الذاتيين، ويرون أنّ العقل يمكنه أنْ يدرك الحسن والقبح في كثـير من الحالات، ولكنّهم يرون في الوقت نفسـه، أنّ العقـل في بعض الحالات قد يعجز عن إدراك المصالح والمفاسـد في الأحكام الشرعية، أو ما يُسـمّى بملاكات الأحكام، وقد يتمكّن العقل من إدراك بعض المصالح أحيانًا، ولكن في الوقت نفسـه، لا يمكنـه الجزم غالبًا بأنّ هذه المصلحة أو المفسـدة هي الملاك التامّ، وبالتالي يكون علمنا بها ظنّيًّا.

لذا، نجد أنّ فقهاء الشـيعة على المستوى الفقهي لا يسـتندون إلى هذه الإدراكات الظنّية في

مقام الفتوى. وعليه، لا يمكن أنْ نقول إنّ الشيعة يقبلون صدور فتاوى مخالفة للعقل، فهذا بعيد عن الصواب؛ بل إنّه من المؤكّد أنّ فقهاء الشيعة إذا وجدوا أنّ ثَمَّة رواية تتضمّن ما يخالف حكم العقل القطعي، فإنّهم لا يلتزمون بمضمونها، ويُعرضون عن العمل بها.

ومن العجيب أن كاتب المقدّمة يستخدم كثيراً من المغالطات الخطيرة، حينما يُرجع السبب في انتشار الفساد والرشوة والتزوير في العراق إلى الأحزاب الدينية، التي لا تقدّس -بحسب تعبيره- سوى القوانين الدينية، ولا تبالي بالقوانين والأنظمة المدنية. وهذا الكلام خطير جدًا، فالدين يحرّم هذه الأمور، بل يعتبرها من الكبائر، ولا يصحّ الحكم على الدين من خلال سلوك بعض أتباع هذا الدين أو ذاك. ولا علاقة لذلك بأخلاق الحداثة وما شابه، وهذا كلام خطابي وسياسي، ولا ينبغي أن يُذكر في مقدّمة لكتاب علمي.

وأخيراً، فإنّ من يطالع الكتاب يجد بونًا شاسعًا بين مضامينه وبين مضامين هذه المقدّمة، ولعلّ صاحب الكتاب لم يطلع على ما ذُكر في المقدّمة.

وعلى أي حال، فقد ذكرنا أنّ الكتاب الذي بين أيدينا يضم مجموعة من المقالات. لذا، سنتعرض إلى بيان هذه المقالات باختصار، مع بيان بعض الإشكاليات النقدية عليها.

المقالة الأولى: خارطة جغرافيا الأخلاق

يقسّم المصنّف، في هذه المقالة، البحوث النظرية والفلسفية في الأخلاق إلى أربعة أقسام:

١. الأخلاق التحليلية: وهي عبارة عن البحث في المفاهيم والمصطلحات الخُلُقية، وتحليل القضايا الخُلُقية، والقضايا المرتبطة بعلم معرفة الأخلاق، من قبيل كون القضايا الخُلُقية قابلة للاستدلال أم لا، وأنها تتصف بالموضوعية أم لا؟ وغيرها من القضايا.

٢. الأخلاق العملية وهي المرتبطة بالتحديد المصداقي للقضايا الخُلُقية.

٣. الأخلاق الوصفية: وهي تبحث في القضايا الخُلُقية المشتركة بين البشر.

٤. علم النفس الخُلُقي ويتضمن البحوث الخُلُقية المرتبطة بالفاعل الخُلُقي، وتتضمّن قضايا من قبيل الحُرّية الإنسانية، والبحث في نوايا الفاعل وبواعثه.

المقالة الثانية: أزمة الأخلاق المعنوية

يرى المصنّف أنّ ثمّة ندرة في الدراسات المرتبطة بفلسفة الأخلاق، في مقابل الاهتمام الكبير بالقضايا السياسية والاقتصادية، ولعلّ ذلك نابع من اعتقادنا بأنّنا متخلّفون على المستويات السياسية والاقتصادية، ولكنّنا لسنا كذلك في القضايا الخُلُقية، فنظنّ أنّ حاجتنا إلى مثل هذه الدراسات في فلسفة الأخلاق غير ذات حاجة، ويرى الكاتب أنّ الواقع ليس كذلك، فتخلّفنا على المستوى الخُلُقي لا يقلّ درجة عن تخلّفنا على المستوى الاقتصادي والسياسي.

تعليق:

ويمكن التعليق على ما ورد في كلام الكاتب، فعلى الرغم من أنّه لا يمكن الادّعاء بأنّ مجتمعاتنا تمثّل حالة مثالية على المستوى الخُلُقي، ولكن في الوقت نفسه، ليس من الصحيح أنْ يُقال إنّنا متخلّفون إلى هذا الحدّ على المستوى الخُلُقي، فلا زالت مجتمعاتنا تحافظ على الحس الخُلُقي بدرجة كبيرة، ولا نجافي الصواب إذا قلنا إنّ المستوى الخُلُقي في مجتمعاتنا بشكل عام أعلى بكثير من المجتمعات الغربية المتحضّرة التي يستشري فيها الفساد والشذوذ. ولنا في ما حصل في غزّة خير مثال؛ حيث نجد أنّ المجتمعات التي تتغنّى بحقوق الإنسان والحسّ الخُلُقي والحضاري قد تعرّت وانفضحت حقيقتها البشعة في سكوتها، بل في تأييدها ولا مبالاتها بكلّ المجازر التي حصلت، بينما مجتمعاتنا قدّمت كل غال ونفيس في سبيل نصرة المظلومين فيها.

ويتعرّض الكاتب في سياق آخر إلى قضية نسبية الأخلاق، ويذكر في هذا المجال أربع نظريات:

١. النظرية التوصيفية: ومفاد هذه النظرية، وجوب الالتزام بالعمل الخُلُقي بغض النظر عن مستلزماته وتداعياته المختلفة، مهما اشتدّ خطرها، ولا يقبل الكاتب مدّعيات هذه النظرية.

٢. أصالة النتيجة: فالحسن والصدق، بناء على هذه النظرية، تابعان للآثار والنتائج، فإنْ كان العمل مفيدًا، فإنّ العمل يكون حسنًا، وإلا فهو قبيح.

٣. محورية الحق: حيث يكون محور العمل الخُلُقي هو الحقوق، لا الوظائف.

٤. محورية الفضيلة: فأفعالنا الظاهرية إنّما تكون حسنة وقبيحة، بالنظر إلى الفضائل

الباطنية المتحقّقة في باطن الإنسان.

وسيأتي في المقالة الرابعة مزيد بيان لما سيتبنّاه في المقام.

وفي سياق آخر، يرى الكاتب أنّ الساحة الفكرية الشيعية تفتقر إلى دراسات معمّقة في فلسفة الأخلاق، فالموجود في دائرة الفكر الإمامي لا يعدو أنْ يكون مجرّد بحوث متناثرة تفتقر إلى العمق المطلوب، فليس لدينا منظومة متكاملة في فلسفة الأخلاق.

تعليق:

وعلى الرغم من أنّنا نوافق على افتقار ساحتنا الفكرية إلى منظومة متكاملة، ولكن في الوقت نفسه لا نوافق على أنّ ما هو موجود لدينا يفتقر إلى العمق، فما طرحه المفكّرون والفلاسفة المسلمون في قضية الحسن والقبح العقليين معمّق بشكل كبير، ويمكن الاستناد إليه لتكوين منظومة معمّقة في فلسفة الأخلاق.

من جهة أخرى، يرى الكاتب أنّ سبب الفوضى الاجتماعية ناشئ من عدم إرضائنا لحاجاتنا الأولية، فإذا لم نصل إلى حالة الشبع وإرضاء الغرائز الأوّلية مثل الغريزة الجنسية، فلا يمكن أن نلتفت إلى الحاجات الأخرى، من قبيل رعاية القواعد الخُلُقية.

تعليق:

ولكن ما ورد في المقام غير تام؛ باعتبار أنّ الإنسان الخُلُقي يحافظ على مبادئه الخُلُقية بغضّ النظر عن تأمينه لحاجاته الأولية الأخرى، فضلاً عن أنّنا نعتقد أنّ الحياة الخُلُقية تمثّل حاجة للإنسان، بحيث يمكن القول إنّ الإنسان كائن خُلُقي.

ويرى الكاتب أن الاهتمام بالقضايا الخُلُقية ونشرها مهم؛ لأنّ الإنسان إذا علم بالحسن والقبيح فإنه يتوجّه إليه، ولكن هذا غير تام أيضًا، فكثير من الناس يعرفون الحسن والقبيح، ولكنّهم مع ذلك يتركون الحسن ويرتكبون القبيح، لضعف عزيمتهم، ولإرضاء شهواتهم، أو لكسلهم وقلّة همّتهم.

في سياق آخر، يؤكّد الكاتب على أمر في غاية الأهمية، وهو أنّ الإنسان لا يمكنه أن يعيش حياة

خُلُقية صحيحة إذا كان يتّصف بالحقد والكراهية والغرور والتكبر، وهذا صحيح لا غبار عليه.

ولكن الغريب أنّ الكاتب يرى أن المجتمعات الدينية تربيّ أفرادها على الغرور والعجب؛ حيث يـرى المتديّن أنّه أفضل من الآخرين، وأنّ التزامه ببعض الطقوس العبادية يجعله متميّزًا، بحيث يكون مستعدًّا لسحق جميع القِيَم والضوابط الخُلُقية بسبب تميّزه.

تعليق:

ولكن هذا الكلام محل تأمّل، فالأديان بشكل عام وخاصّة الدين الإسلامي، يحذّر الإنسان من مغبة الغرور والعجب، كما تحذّر النصوص الإسلامية الأفراد من الاعتقاد أنّ مجرّد انتمائهم إلى الديـن الحقّ غير كاف في تحقيق النجاة، وتدعو إلى التواضع مع الآخرين، والحرص على عدم التكبّر، وتأمر المؤمن بأنْ يبقى في حالة الخوف والرجاء في علاقته مع الله. ومن جهة أخرى، لا نجد أن نص شرعي يسمح للإنسان أو يحثه أو يسمح له بسحق القيم الخُلُقية.

كان ينبغـي أنْ يكون الكاتب أكثر موضوعية، وأنْ ينطلق في حكمه على الأديان اسـتنادًا إلى الأصول الاعتقادية، لا استنادًا إلى بعض التطبيقات المنحرفة، والتي لا تمتّ إلى الدين والتديّن بصلة.

المقالة الثالثة: الأخلاق في العصر الجديد

يـرى المصنّف أنّنا نعيش في عصر تمسّ الحاجة فيه إلى القيـم الخُلُقية، وأنّ الحياة الخُلُقية تمكّن الإنسـان من تحقيق غاياته الاجتماعية والنفسية من السكينة والبهجة، كما تساهم الحياة الخُلُقية في إحداث تحوّل روحاني في الإنسـان؛ لأنّ الحياة الخُلُقية تجعل حب الإنسان للمال والحياة الدنيوية أقل، وهذا كفيل في إحداث تحوّل معنوي كبير في باطن الإنسان.

ومن النقاط المهمة التي يشير إليها الكاتب، ما يرتبط بواقع الحياة المعاصرة التي باتت تفرض الحاجة إلى الحياة الخُلُقية أكثر من أي وقت مضى، وخاصة بعد التطوّر التقني، باعتبار أنّ قدرتنا عـلى التدخّل في حياة الآخريـن باتت أكبر؛ خاصّة وأنّ التطوّر التقني يوجِد في أنفسـنا رغبات وميولاً جديدة، لذا فإنّ الحياة الخُلُقية باتت أكثر صعوبة؛ وذلك نظرًا إلى عدم قدرة البشرية على

الخضوع للضوابط الخُلُقية.

وأهــم العوامل المؤثّرة في ذلك نابع من ضعف الوازع الديني، فالدين والأخلاق كانا يمنعان تفلّت الإنســان من الضوابط الخُلُقية، أما اليوم فقد بات الــوازع الديني والخُلُقي ضعيفًا، وحلّ مكانهــما الوازع القانوني، وهذا قد يكون صحيحًا في المجتمعات الغربية بشــكل عام، وأما في المجتمــع الإســلامي، وفي البيئات المتديّنة على الأقــل، فإن الوازع الدينــي لا زال هو العامل الأهم في التزام الفرد، سواء أكان على مستوى الالتزام بالأحكام الشرعية أم على مستوى الالتزام بالضوابط الخُلُقية..

المقالة الرابعة: الأخلاق العرفية والأخلاق الدينية

يميّز الكاتب في هذه المقالة بين التوجّهات المختلفة في فهم الأخلاق الدينية، كما يميّز بين نوعــين من الأخلاق العرفية، ثم يبيّن العلاقة بين الأخلاق العرفية وبين الأخلاق الدينية، انطلاقًا من المباني الكلامية التي تعرّضت لمسألة الحسن والقبح.

بعد بيان هذه الأقســام، يتعرّض الكاتب لمســألة مهمة ترتبط بالسبب الذي من أجله نتصرف بشــكل خُلُقي، ويطرح في هــذا الإطار إجابات مختلفة؛ فالاتجاه الأفلاطوني يرى أنّ الإنســان يحب الفضيلة؛ ولذلك فإنّه عند يســلك سلوكًا خُلُقيا فإنمّا يفعل ذلك انطلاقًا من حبه للفضيلة، لا لأيّ سبب آخر. وأما في إطار الأخلاق الدينية، فإنّ الثواب والعذاب الأخرويَّين يمثّلان واقعًا مركزيًّا وأساسًا للالتزام الخُلُقي.

تعليق:

ولكن يمكن القول إنّه على الرغم من أهمية الثواب والعقاب في الســلوك الخُلُقي في الأخلاق الدينيــة، ولعلّه الحافز الأهمّ لدى المتديّنين للتوجّه نحو الســوك الخُلُقي، لكنّ ثمّة بعض القرائن التي تفيد أنّ الإنسان مفطور على السلوك الخُلُقي الخيّر بغض النظر عن الثواب، فالإنسان يحب الإحسان إلى الآخرين، وقد يغفل أحيانًا عن الثواب الإلهي في توجّهه هذا، ولعلّه يمكن القول إنّ الله -سبحانه- قد فطر الإنسان على حبّ الخير والإحسان إلى الآخرين، وعلى تجنّب سوء الخلق.

المقالة الخامسة: الأخلاق والسياسة

يطرح المصنّف في هذه المقالة رؤيته للعلاقة بين الأخلاق والسياسة، مشيراً إلى وجهتي نظر في هذا المجال؛ إحداهما مفادها أنّ السياسة ينبغي أنْ تراعي القِيَم الخُلُقية، والثانية أنّ السياسة لا علاقة لها بالأحكام الخُلُقية؛ حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الفساد الخُلُقي جزء لا يتجزّأ من العملية السياسية، بل إنّ المؤسّسة السياسية التي تلتزم بالقِيَم الخُلُقية، لا يمكنها أنْ تؤدّي دورها أبدًا.

ويناقش المصنّف هذه الدعوى، ويعتبر أنّ كلّ ما يُساق لإثبات ذلك لا يثبت المدّعى، بل يرى أنّ طبيعة الصراع السياسي تستدعي في الواقع ضرورة العمل على الالتزام أكثر بالضوابط الخُلُقية.

ويشير، في سياق آخر، إلى وجود ثلاث ظواهر في عالم السياسة:

١. المصالحة، بمعنى أنّ السياسيين يتخلّون عن القيم والمبادئ من أجل تحقيق غاياتهم ومنافعهم.
٢. أن السياسي يغض الطرف عن الفساد الموجود أحيانًا من أجل أنْ لا تتضرّر شعبيته، آملاً في أنْ يتمكّن في يوم من الأيام من السيطرة على الفوضى والفساد.
٣. الانعزال الخُلُقي، وهذا يعني أنّ الإنسان إذا كان يعيش في وسط يتخلّى فيه الناس عن مبادئهم الخُلُقية، يجد نفسه معزولاً عنهم إذا كان هو -فقط- من يمارس هذا النوع من الانضباط الخُلُقي، لذا يجد أنّه لا بدّ أنْ يتماشى معهم ابتعادًا عن العزلة.

بناءً عليه، فإذا كانت هذه الظواهر موجودة، فهذا يعني عدم إمكان الالتزام بالقِيَم الخُلُقية، ويتمسّك الميكافيليون بهذه الظواهر، للقول إنّه لا ينبغي الالتزام بالقواعد الخُلُقية، بينما يرى الكاتب أنّ وجود هذه الظواهر يعني عدم إمكان الالتزام بالقواعد الخُلُقية، وليس أنّه لا ينبغي ذلك.

تعليق:

وهنا لا بدّ أن نشير إلى بعض الملاحظات، وأهمّها أنّه لا يمكن القبول برأي الميكافليين بأنّه لا ينبغي الالتزام بالقواعد الخُلُقية، كما لا يمكن القول إنّه لا ينبغي ذلك، ويمكن توضيح ذلك

من خلال الإشارة إلى بعض النقاط في البين:

أ. ترتيب الأهمّ على المهم: تعتبر هذه القاعدة من القواعد المهمة الحاكمة في الأدبيات الدينية، بحيث يكون تقديم الأهم على المهم قاعدة أساس في السلوك، ولا يتعارض ذلك مع السلوك الخُلُقي، فلو دار الأمر بين إنقاذ غريق وبين الكذب مثلاً، فلا شكّ أنّ ارتكاب الكذب وتقديم إنقاذ الغريق عليه لا يكون مخالفًا للضوابط الخُلُقية، وبالتالي في السلوك السياسي قد يضطرّ السياسي ارتكاب فعل ما من أجل غاية أهم. وهذا لا يتعارض مع التزامه الخُلُقي.

ب. على الرغم من أنّ هذه الظواهر السياسية كانت موجودة في حكومة (معاوية)، لكنّ الإمام علي عليه السلام أصرّ على ضوابطه الخُلُقية، وذلك على الرغم من أنّ ذلك أدّى إلى ما سمّاه الكاتب بالانعزال الخُلُقي، فقد بقي الإمام وحيدًا تقريبًا في مواجهة الفساد، فلا ينبغي أنْ يكون ذلك مانعًا من التزام الإنسان بواجبه الخُلُقي، بغضّ النظر عن الواقع الاجتماعي.

ج. لا شكّ في أنّ التماشي مع الفساد قد يؤدي إلى انتشار مزيد من الفساد، بل إلى تبريره أحيانًا، وبالتالي فإنّ القول بعدم إمكان الالتزام بالفساد الخُلُقي سيؤدّي إلى الوقوع في وحل الفساد، بحيث لا يتمكّن من إصلاح الأمور فيما بعد، بل قد ينجرف الإنسان ليكون جزءًا من هذه المنظومة الفاسدة لاعتياده على ذلك تدريجيًا.

د. انطلاقًا من ما مرّ، فإنّنا نجد أنْ لا صحة للقضية التي ذكرها الكاتب بأنّه لا يمكن في ظلّ الظاهرة السياسية القائمة أنْ يكون السياسي خُلُقيا، والتجربة تثبت أنّ بعض الحركات السياسية استطاعت أنْ تحافظ على قيمها الخُلُقية، وصدقها دون الوقوع في وحل الفساد والرذيلة، رغم انخراطها في العمل السياسي. على سبيل المثال، فإنّ الجمهورية الإسلامية في إيران تتعرّض اليوم لكثير من الضغوط، وتعاني تبعات الحصار، ومحاولات العزل السياسي والاقتصادي، بسبب موقفها الخُلُقي لما يحدث في غزّة مثلاً، وهذا دليل على أنّ العمل السياسي ينبغي أنْ يحافظ على الحياة الخُلُقية، بل هو جزء لا يتجزّأ من مشروعيته.

المقالة السادسة: العلاقة بين الفلسفة والأخلاق:

يشير الكاتب في هذه المقالة إلى أنّ للبشر حاجات مختلفة، ولا يمكن للأفراد بما هم أفراد تأمينها؛ لذا فإنّهم يلجؤون إلى تنظيم مؤسّسات تتمكّن من رعاية حاجياتهم، ولا شكّ في أنّ هذه المؤسّسات ليست مثالية، باعتبار أنّها جزء لا يتجزّأ من هُوية الأفراد أنفسهم، فلا يوجد مجتمع مثالي بشكل كامل، لذا فإنّ هذه المؤسّسات تحتاج إلى عملية مستمرة من النقد التقويم للتخلّص من حالات انعدام العدالة، ولتكون أعمالها متطابقة مع المعايير الخُلُقية، وهذا لا يتحقّق إلا من خلال التربية والتعليم، وبالاعتماد على المنهج العقلي والبرهاني في مقام النقد والتقويم، ولكن هذه العملية صعبة للغاية؛ لأنّ الأفراد في المجتمع لم يعتادوا على هذا النمط العقلاني من التفكير.

تعليق:

ونقول في مقام التعليق إنّ الكاتب لم ينجح في بيان العلاقة بين الفلسفة والأخلاق بشكل واضح، فجاء المعنون غير متطابق مع عنوان المقالة.

المقالة السابعة: المجتمع الخُلُقي ـ الإنسان الخُلُقي

يشير الكاتب في هذه المقالة، إلى المعيار الذي يمكن أنْ نستفيد منه لنحكم على شخص بأنّه خُلُقي أم لا، وبيّن ذلك استنادًا إلى مجموعة من المقدمات؛ أما المقدمة الأولى فيشير فيها إلى مفهوم الإنسان الخُلُقي؛ حيث يرى أنه ذلك الإنسان الذي يمكنه القيام بعمل ما من الناحية الجسدية ولكنه لا يقدِم عليه التزامًا بالمبدأ الخُلُقي.

وأما المقدمة الثانية فيشير فيها إلى مصاديق العمل الخُلُقي، ويرى أنّ الحكم على كون فعل من الأفعال خُلُقيا أم غير خُلُقي، يدخل في باب الأخلاق العملية، وتوجد آراء مختلفة في هذا الباب، ويرى الكاتب أنّ القواعد الخُلُقية ينبغي أنْ تكون مستقاة من علم معرفة الإنسان، وهو أحد فروع علم النفس المتعمّق، ويمكن اقتباسها من الوجدان الخُلُقي.

ويشير في المقدمة الثالثة إلى الفرق بين الأخلاق الظاهرية والخارجية في السلوك، وبين

الأخـلاق الباطنية، فبعض الناس قد نراه ملتزمًا في سـلوكه بالضوابـط الخُلُقية، ولكنه لا يعيش ذلك في باطنه.

تعليق:

ونقول في مقام التعليق: أما بالنسبة إلى المقدمة الأولى، فما ذكره الكاتب قد يكون صحيًا فيما يرتبط بالتزام الفرد بالحكم الشرعي، وأما الحياة الخُلُقية فليست تقاس بما يقدر عليه الإنسان من شرور ولا يقدِم عليها، بل يمكن أن يعيش الحس الخُلُقي بأن يكون قد جاهد نفسه وهذّبها، بحيث إنه لا يمنع نفسـه عن الوقوع في هذه الرذائل حتى على مسـتوى التفكير، بغض النظر عن قدرته على هذا العمل، فإنّ الامتناع عن عمل ما ولو على المستوى الباطني وبغضّ النظر عن قدرته على الفعل له تأثيره في الحياة الخُلُقية والمعنوية للفرد. أما بالنسبة إلى المقدمة الثانية، فإنه على الرغم من أهمية علم معرفة الإنسـان والوجدان الخُلُقي، ولكـن اللجوء إليهما في باب معرفة الفضائل الخُلُقية ليس كافيًا، ففي ظل الوحي الإلهي ومع عِلْمِنا بأن الله تعالى يعلم من خلق، وهو الأعلم بطبيعـة النفس البشرية وما تحتاجه في رُقيّها المعنوي من فضائـل؛ لذا كان ينبغي للكاتب أن لا يغفل النصوص الدينية باعتبارها مصدرًا أساسًا من المصادر التي يمكن لنا أن نستفيد منها للتعرف على الفضائل الخُلُقية، والحكم على العمل بأنه مما ينبغي أو مما لا ينبغي فعله.

ثانيًا: إن من يسـلك سـلوكًا خُلُقيا ظاهريًا كما سـماه الكاتب ولا يعيش ذلك على المستوى الباطني لا يستحق أن يقال إنه متلزم خُلُقيا، فهذا العمل الصادر منه مجرد عمل وهمي، بل إذا كان يبتني على الرياء والنفاق يكون عمل غير خُلُقي، فمن يصلي ظاهرًا ولكنه في صلاته يرائي يكون عمله كبيرة مـن الكبائر، ولا يقال إنه ملتزم بالعمل العبادي، وكذلـك الأمر في العمل الخُلُقي. ومن هنا، فإنه ينبغي التأكيد على أن حسـن الفعل لا يكون بالنظر إلى حسـنه بذاته، بل لا بدّ من النظر إلى الحسن الفاعلي، فللباعث والنية موقع أساسي في وصف العمل وأنه حسن أم قبيح.

المقالة الثامنة: الدين وأزمة المعنى في العالم الجديد

يرى الكاتب أنّ الحداثة أحدثت تغييرات عميقة في الإنسان المعاصر، وهذه التغييرات جعلت

الدين التاريخي بحسب تعبير الكاتب قاصرًا عن الإجابة على كثير من الأسئلة، وعاجزًا عن تقديم الحلول، فالإنسان المعاصر اليوم لا يجد فرقًا بين الرجل والمرأة على مستوى الحقوق، بينما نجد أن الأديان على اختلافها تميز بينهما.

ويرى الكاتب أن الحل يكمن في ما يسميه بالمعنوية، ويعتبرها جوهر الدين؛ حيث إن مجرد الالتزام بالشريعة لا يكفي، بل لا بدّ من أن يشعر بالمعنوية والسكينة، وهذا لا يحصل بمجرد الالتزام بالشرع، فالإنسان المعنوي يعيش الرضى الباطني، ويمكن للإنسان أن يصل إلى هذه الحالة بغض النظر عن التزامه بدين محدد. ويؤكّد الكاتب على أن ذلك ليس دعوة إلى ترك الدين.

ويؤكّد الكاتب على أن الخطوة الأولى نحو تحقيق المعنوية ترك التعصب والشدة مع الآخرين وخصوصًا أتباع الديانات المختلفة.

ويشير الكاتب إلى أن ثمة ظاهرة بين المتدينين، وهي أنّهم يقبلون بعض القضايا انطلاقًا من التعبّد، وهذا مخالف للفطرة الإنسانية، وهذا يبعد الإنسان عن الحداثة، فلا ينبغي قبول رأي شخص محدد تعبدًا، فلا مكان للتعبد في المعنوية، بل التعبد في المعنوية يكون بخضوع القضية للتجربة الباطنية، فإذا تمت تجربة العمل وكان أثره إيجابيًا عندها يمكن قبول العمل وإلا فلا بدّ من تجنّبه.

تعليق:

ثمّة في المقام مجموعة من النقاط التي تحتاج إلى تأمل في كلام الكاتب ويمكن بيانها باختصار في التالي:

١. ينطلق الكاتب من مسلّمة غير تامّة، ومفادها ضرورة أن يتعايش الإنسان مع أخلاق الحداثة؛ حيث يرى أن الإنسان لا يمكن أن يعيش المعنوية إذا كانت أخلاقه لا تنسجم مع روح الحداثة، ولكن من قال إن روح الحداثة صحيحة وتامة لا غبار عليها، أليس ذلك من التعبد الذي يرفضه الكاتب نفسه، ألا ينبغي أن تخضع للتجربة كما قال، فضلاً عن أننا في الواقع نعيش في ظل أخلاق الحداثة وقد وجدنا وتلمّسنا بوضوح أنها تحتاج إلى تعديل، فقد كان حريًّا بالمصنف أن يسعى إلى معالجة إشكاليات الحداثة

وتعارضها مع أخلاق الإنسان المعنوي، لا جعلها أساسًا للمعنوية.

٢. قد يناقش صغرويًا في أنّ الإنسان المعاصر لا يجد فرقًا بين الرجل والمرأة على مستوى الحقوق، فهذه القضية محل نقاش وأخذ ورد، ولم يجرِ حسم القضية بشكل عام؛ حيث إن ثمة الكثير من المفكرين الغربيين المعاصرين الذي لا يقبلون بهذه التسوية.

٣. لا شكّ في أن الأديان ترتكز على مجموعة من النصوص المقدسة، وهذا ما نلمسه بوضوح في الشريعة الإسلامية، فالقرآن كتاب الله تعالى، والسنة سنّة المعصوم، فليس من الإنصاف القول إن التعبد بهذه النصوص والأخذ بما ورد فيها مخالف للفطرة.

٤. ثمة سؤال قد يطرح في المقام، وهو أنه كيف يمكن تحديد صحة الحياة المعنوية؟ وما هو المعيار في المقام، فمجرد شعور الفرد بالأثر الإيجابي لا يصح أن يكون معيارًا؛ باعتبار أنه معيار غير موضوعي ونسبي، وسيؤدي في نهاية المطاف إلى فوضى خُلُقية، فقد يخطئ الإنسان في تقويم تجربته الخُلُقية، ويظن أن أثر هذا العمل الخُلُقي على باطنه كان إيجابيًا، وهذا خطير للغاية، لذا لا بدّ من معيار ثابت نقيس على أساسه صحة الحياة المعنوية.

٥. يشعر القارئ أن الكاتب يهمل عن عمد النصوص الدينية المقدسة التي تعرضت للقضايا الخُلُقية ولبناء الحياة المعنوية الصحيحة، فالله سبحانه هو الأعلم بباطن الإنسان وحاجياته المعنوية، ولذلك لا يمكن الغفلة عن التوصيات الدينية المرتبطة بالبناء الخُلُقي للفرد، بل يمكن الادّعاء أن كثيراً من القضايا التي يتحدث عنها الكاتب على أنها قضايا معنوية مصدرها التشريعات الإلهية).

المقالة التاسعة: الدين والأخلاق

يشير المصنف في عجالة إلى النظريات والرؤى التي تتحدث عن العلاقة القائمة بين الدين والأخلاق، وعن حاجة الدين إلى الأخلاق، ويبدو أن الكاتب يرى أن الدين والأخلاق يقعان في أفق واحد، فلا الدين هو الهدف بعينه، ولا الأخلاق كذلك، فكل واحد منهما يؤمّن جانبًا من جوانب حاجات الإنسان.

ولكن الجدير بالتأمل أن الكاتب لا يشـير إلى حاجة الأخـلاق للدين، بما يفيد أنه ينكر هذه الحاجة، فهو يعتبر أن الديـن يحتاج إلى الأخلاق، دون العكس. وكان ينبغي بالكاتب أن يتأمل أكثر في مقدار حاجة الأخلاق إلى الدين، فالدين على الأقل يعتبر مصدرًا من المصادر الأساس التي يمكن الاستفادة منها في بيان الضوابط الخُلُقية.

المقالة العاشرة: عقلانية الحياة الخُلُقية

يطـرح الكاتب في هذه المقالة إشـكالية ترتبط بالبعد العقلاني للحيـاة الخُلُقية، فهل يمكن الجمـع بين العقلانية وبين كون الإنسـان خُلُقيا يتمتع بالحس المعنـوي؟ ويطرح الكاتب عدة نظريات في المقام.

ويبدو أن الكاتب يؤيد النظرية الخامسـة التي طرحها؛ حيث يشـير إلى أن الإنسان ينبغي أن يسعى للوصول إلى الحياة الخُلُقية لا لتحصيل منفعة دنيوية أو أخروية، بل ينبغي أن يسعى إليها بذاتها، فالصدق جميل مثلاً، والإنسـان يسعى لأن يكون صادقًا؛ لأنه حسن بذاته، لا لأي شيء آخر، وإذا تساءل الإنسان عن السبب الذي يدعوه لأن يكون صادقًا فهذا يعني أنه لا يعلم حقيقة البعد الخُلُقي.

المقالة الحادية عشرة: أخلاق الفضيلة

يشير الكاتب إلى أهمية أخلاق الفضيلة، باعتبارها منهجًا خُلُقيا له جذور تاريخية وثقافية، وهو المذهب المقابل لمذهب الأخـلاق الوظيفية ومذهب الأخلاق النفعية، فمذهب الوظيفة يعتبر أن القيمـة الخُلُقية لشيء ما تكمن في ذات الفعل بغـض النظر عن نتائجه، وأما مذهب المنفعة فيعتبر أن ما يمنح الشيء حسـنه أو قبحه هو ما يترتب عليـه من منافع؛ وأما في مذهب الفضيلة فما دام الإنسان فاضلاً فإن كل ما يصدر منه سيكون كذلك، وما دام يعيش حالة الرذيلة فكل ما يصدر سيكون على هذه الهيأة أيضًا.

وهـذا يعني كما أفاد الكاتب أن على الإنسـان أن يتأمل في كل فعل يصـدر منه وأنه يزيد من رصيـده الخُلُقي أم لا، لا أن ينظر إلى ذات الفعل. ويقول الكاتب إن كل ما يصدر من الإنسـان

الذي يعيش الفضيلة ينبغي قبوله باعتباره فضيلة، فلو كان عارفًا ولكنه بذيء اللسان، فإنه لا بدّ من قبوله؛ لأنه وصل إلى غاية الإنسانية.

تعليق:

ولكننا نقول إنه لا يمكن قبول ما ذكره المصنف في المقام، فلو كان الإنسان يمتلك حسًا خُلُقيا رفيعًا، فلا ينبغي أن نتوقع صدور الكلام البذيء منه، ولو صدر، فهذا دليل على أن لم يبلغ غاية الإنسانية، ولا ندري كيف وصل الكاتب إلى هذه النتيجة!.

المقالة الثانية عشر: الحاجة إلى المثقف، أي مثقف؟!

يرى الكاتب أن المثقف الذي نحتاج إليه ينبغي أن يتوافر على قبليّتين أساستين؛ الأولى ناظرة إلى القيمة، بمعنى أن ينبغي أن يعتقد بأنه مسؤول عن تغيير المجتمع نحو الأفضل، والثانية أنه ينبغي أن يكون ناظرًا إلى الواقع بحيث يدرك أن تغيير المجتمع يقوم على تغيير باطن أفراده.

المقالة الثالثة عشر: ما هو مصدر الألم

كما هو واضح من العنوان، فإن الكاتب يتحدث عن منشأ الألم والمعاناة في حياة الإنسان، ويستعرض مجموعة من النظريات والرؤى في هذا المجال، ومنها:

١. الذنب

٢. الانفصال عن الأمر القدسي، فالابتعاد عن الله يسبب الشقاء.

٣. تعلق الخاطر: بمعنى أن كل الكثرة في عالم الوجود ناشئة من الوهم، والواقع أن كل الوجود مجرد تجلٍ من تجليات الله، وبالتالي فإن اللجوء إلى الله يعني اللجوء إلى الذات؛ لأن الذات تجلٍّ من تجلياته تعالى، ويمكن التخلص من الوهم من خلال الرياضات الروحية.

٤. عدم الانسجام مع قانون الطبيعة، فلو تمكّن الإنسان من فهم نظام العالم، وفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية فلن يعاني من الآلام.

وقـد برزت في القرون الثلاثة المـاضي ردود فعل رافضة لهذه العوامل باعتبارها سـببًا لآلام الإنسان في العالم، وبالتالي برزت آراء أخرى، ومنها:

١. الخلل النفسي: فلا علاقة لشـقاء الإنسان بالله والماوارئيات، بل المعاناة مجرد خلل نفسي.

٢. الحرمان من حقوق الإنسـان، فكل إنسان يحرم من حقوقه سيؤدي به الأمر إلى الألم والشقاء.

٣. الحرمان من الموارد الطبيعية، وبالتالي ينشأ الألم من الصراع على البقاء

٤. عدم العيش في الآن: فعلى الإنسان أن يترك التفكير بهموم الماضي، ويترك القلق من المستقبل، ويعيش اللحظة ويركز على حياته الحالية.

ومن الملاحظ أن الكاتب يكتفي بعرض النظريات دون أن يتبنّى رأيًا محدّدًا أو جامعًا بينها.

المقالة الرابعة عشر: ندوة حول الدين والصحة النفسية

يشير الكاتب إلى الاختلافات في تعريف الصحة النفسية، ولكنّه يؤكّد على أنها مفهوم تشكيكي له مراتب، ويرى أن الصحة النفسـية عبارة عن ما يسـميه بـ «ازدهار الشخصية»، ويشير في هذا السـياق إلى تأثير التدين على الصحة النفسـية، ويعتقد أن التأثير الإيجابي للتدين على الصحة النفسية يكمن في ضرورة أن يشعر المتدين بأنه والآخرين في حركة مستمرة في المسير إلى الله، فيبتعد عن التعصّب والجمود وينظر بعين الرأفة والمحبة إلى الآخرين، وأن يبتعد عن ما يسـميه بمحورية الذات بما ينسجم مع الرؤية الأُفقية للحياة.

المقالة الخامسة عشر: أزمة المعنوية وعناصر الحياة المعنوية

يعتبر الكاتب أن المعنوية ليست هي التديّن، وإن كانت لا تمانع التديّن، كذلك فإن المعنوية لا تعني الحياة الخُلُقية، وإن كانت الحياة المعنوية تشترك معهما في بعض النقاط، ولكن لا تلازم بين هذه المفاهيم، ويشـير الكاتب في هذا المجال إلى اتسـاع الاهتمام بالمعنوية على حساب الالتزام بالأديان التاريخية المعروفة.

ويرى أنه لا بدّ من الرجوع إلى علم النفس وعلم معرفة الإنسان من أجل التعرف على العناصر التي يحتاجها الإنسان ليعيش حياة معنوية سليمة، ويقر بوجود اختلاف بين المفكرين في تحديد العناصر المطلوبة، ولكنه يرى أنه يمكن حصر هذه العناصر بشكل أساس بثلاثة عشر عنصرًا.

ومن هذه العناصر التي يؤكّد عليها الكاتب ضرورة أن يعيش الإنسان اللحظة الآنية دون أن يحمل هم الماضي وقلق المستقبل، ويقدّم مثالاً في هذا المجال، فلو كان لدى الإنسان ولد يعاني من مرض ويحتاج إلى علاج في المستشفى، ولكنه لا يملك المال الكافي لعلاجه، فلو خرج لتأمين المال بالاستدانة من شخص ما، ووجد في الطريق شجرة جميلة، فلا بدّ أن يترك التفكير في همّ ابنه أو قلقه على حياته، والتفكير بجمال الشجرة فقط.

تعليق:

نرى في المقام أن هذا تجريد للإنسان عن إنسانيته، وابتعاد عن جوهر الروح الإنسانية التي تتأثر بما يصيبها، فلا يمكن أن يهمل الإنسان قلقه على ابنه لأجل الالتذاذ بما حوله، وجعلُ هذا جزءًا من صحته النفسية بعيد جدًا عن الواقع، بل قد يقال إنه دليل على مرض هذا الإنسان.

ويؤكّد الكاتب على أن أزمة المعنوية تكمن في أنها تستلزم الإقرار بمجموعة من القبليات التي قد يصعب تقبلها بسهولة؛ لذا فإن الحل يكمن برأيه في ما يسميه بالعقلانية المعنوية التي لا تتضمن أي عناصر ميتافيزيقية أو ماورائية، بل المعنوية ساكتة بالنسبة للأديان والمذاهب. وبذلك يصرّ على ضرورة فصل المعنوية عن الالتزام بدين أو مذهب.

تعليق:

في الواقع، فإن هذا برأينا أمر صعب جدًا، باعتبار أن أي سلوك يحتاج إلى قبليات نظرية، وهذه القبليات إما موافقة للدين أو مخالفة له، وقد تكون موافقة لدين ومخالفة لآخر، أما أن تكون ساكتة لا توافق ولا تخالف فهذا ما لا يمكننا تعقله في الواقع العملي.

من جهة أخرى فإن سلوك الإنسان المعنوي إما أن يكون موافقًا للدين وإما أن يكون مخالفًا، وبالتالي لا يمكن الادّعاء أيضًا بوجود معنوية خالية من الدين كليًا.

مضافًا إلى ذلك، فإن القرآن يشير في كثير من آياته إلى أنه كي يكون العمل مقبولاً عند الله، فلا بدّ أن يكون منطلقًا من الإيمان بالله، وأما الكافر فإنه عندما ينظر إلى ما عمله يجده هباء منثورًا، وبالتالي التدين بحسب آيات القرآن جزء لا يتجزّأ من المعنوية والحياة الخُلُقية.

المقالة السادسة عشر: الحياة الخُلُقية والعمل الاجتماعي

يؤكّد الكاتب على أهمية التلاؤم والانسجام بين الأصول الاعتقادية وبين الحياة الواقعية، ولكن السؤال الذي يمكن أن يُطرح في المقام أنه لماذا نجعل الأساس هو ضرورة التلاؤم والتجانس، بحيث يكون هو المعيار في صحة حياتنا الخُلُقية، والحال أنه ينبغي أن يكون المعيار هو صحة هذه الأصول الاعتقادية، فالكاتب يصر على ضرورة التوافق بين الحداثة وبين الأصول الاعتقادية، فلا يصح أن نتمسك بأصول تخالف روح الحداثة.

تعليق:

كيف يمكن أن يجعل التوافق مع الحداثة هو معيار مقبولية بعض الأصول الاعتقادية؟! ولماذا نجعل الحداثة حاكمة عليها؟! حيث يمكن القول إن الحداثة ينبغي أن تكون متوافقة ومنسجمة مع الأصول الاعتقادية، فلو كان تقبّل الشذوذ والفوضى الجنسية جزءًا من روح الحداثة مثلاً، فهل هذا يعني أننا يجب أن نرفض ونستنكر الأصول الاعتقادية التي تحرم الشذوذ وتمنعه؟!.

المقالة السابعة عشر: خُلُقيات الاعتقاد

يتساءل الكاتب في هذه المقالة عن العقائد التي تستحق أن ندافع عنها خُلُقيا، ويؤكّد في السياق ذاته على ضرورة مراعاة الضوابط المنطقية والفكر النقدي، فالاعتماد على المغالطات يشكّل جُرمًا خُلُقيا، ويرى أنه لا بدّ من بيان أربع مقامات في مواجهة أي مدعى نتمسك به، وهي:

١. الأسباب التي تدفعني إلى الاعتقاد بهذا الأصل
٢. الأسباب التي تدفعني باتجاه إظهار هذا المعتقد أو إخفائه مثلاً.
٣. مطابقة ما نعتقد به مع الواقع.

٤. الآثار النفسية والاجتماعية لهذه العقيدة.

المقالة الثامنة عشر: جذور العنف في الإنسان

يشير الكاتب في هذه المقالة إلى الجذور التي ينشأ عنها العنف، حيث إنه قد ينشأ من قساوة الكراهية وشدّتها، وقد ينشأ من شدة الحب، ويرى الكاتب أن الحل الوحيد لتحصيل السعادة الإنسانية يكمن في ما يسميه بالحب اللا نفسي، وهو عبارة عن ذلك الحب الخالي من أي منفعة والمترافق مع الإحسان إلى الآخرين.

ويرى الكاتب أن شدة الحب للآخرين مثلاً قد يؤدي إلى العنف إلى درجة التضحية بالنفس من أجل الآخرين، وقد يضحّي الإنسان ببعض رغباته ومكتسباته من أجل الآخرين، وأعلى درجات التضحية تكمن في الشهادة في سبيل تحقيق الراحة للآخرين. ولذلك كان الأنبياء يعانون؛ لأنهم كانوا يرون الآخرين يعانون من الضلال ولا يتمكنون من هدايتهم، ولذلك نجد أن الأب مثلاً يقسو على أولاده خشية من ضلالهم وتحقيقًا لمصلحتهم.

لكن الكاتب يرى أنه إذا مارسنا القسوة والعنف دون تحقيق المصلحة عندها لا يصح استعمال العنف، فلا يصح برأي الكاتب إجبار الابن على أداء الصلاة، لأن الإجبار عليها لا يؤدي إلى تحقيق المصلحة.

تعليق:

لا بدّ من الإشارة في المقام إلى أن العنف قد يكون ضروريًا أحيانًا، فالأنبياء مارسوا القسوة والعنف من أجل الحفاظ على حق الإنسان في الهداية وإبعاده عن الضلال، وبالتالي كان لا بدّ من إعلان الحرب على الكافرين الذين قد يقفون مانعًا أمام انتشار الدين والهداية الإلهية.

من جهة أخرى ورد في النصوص الإسلامية ضرورة تعليم الأبناء على أداء الصلاة، ومنعهم من تركها ولا بالإجبار، وكذلك الأمر بالنسبة إلى منع الإنسان من ارتكاب بعض الموبقات، مثل شارب الخمر، فإنه لا بدّ من تعزيره بقوة لمنعه، ولمنع انتشار هذه الفاحشة بين الناس، ومرتكب الزنا مثلاً لا بدّ من تعنيفه منعًا من انتشار الزنا بين الناس، بل لردع الزاني نفسه عن تكرار العمل،

لأنه لولا العقوبة المكورة لرأينا كثيراً من الناس لا يتورعون عن ارتكاب هذه المحرمات.

ملاحظات نقدية عامة

وأخيراً لا بدّ من الإشارة إلى بعض النقاط العامة في الكتاب، ويمكن اختصارها في الآتي:

١. من الملاحظ أن مقدمة الكتاب تتضمن بعض الملاحظات الجدية التي قد تكون بعيدة عن مراد الكاتب، وإن القارئ للكتاب يشعر أن المقدمة غير متناسبة مع مضامين الكتاب، فلا ينبغي للقارئ أن يتوهم أن المؤلف يتبنّى ما ورد فيها.

٢. الفكرة الأساس للكتاب هي الدعوة إلى المعنوية أو الحياة الخُلُقية غير المرتبطة بالدين، ولكن هذه الدعوة تواجه إشكالاً رئيسًا؛ باعتبار أن الإسلام مثلاً يعتبر أن الأخلاق جزء لا يتجزأ من الإيمان، والعكس صحيح أيضًا، بمعنى أنه لا يوجد حياة خُلُقية دون إيمان، ولا يوجد إيمان بلا حياة خُلُقية، بل يمكن القول إن الدعوة إلى أخلاق دون إيمان يعني سلب الحياة الخُلُقية لقوتها وحضورها في حياة الفرد.

٣. الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات، وبالتالي ليس الكتاب مؤلَّفًا واحدًا منتظم الفصول والمباحث، ولذا قد يشعر القارئ ببعض التشتت بسبب فقدان الترابط المنهجي بين هذه المقالات، فضلاً عن أن من الملاحظ أن المقالات مختلفة في حجمها، فبعض المقالات لا تتعدى بضع صفحات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة.

٤. من الملاحظ أن الكاتب يكتفي بعرض بعض الرؤى والنظريات أحيانًا دون أن يتبنى شيئًا منها أو ينتقدها، وهذا يقلّل من أهمية الكتاب.